

WIPO/ACE/17/15

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 9 يناير 2025

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة السابعة عشرة
جنيف، من 4 إلى 6 فبراير 2025

الوساطة والتسوية البديلة للمنازعات

مساهمات من إعداد كينيا وباراغواي

1. في الدورة السادسة عشرة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (لجنة الإنفاذ)، المعقودة في الفترة من 31 يناير إلى 2 فبراير 2024، وافقت اللجنة على أن تنتظر في دورتها السابعة عشرة، من بين مواضيع أخرى، في "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة وشاملة وفعالة". وفي هذا الإطار، تقدم هذه الوثيقة إسهامات دولتين من الدول الأعضاء بشأن دور الوساطة والآليات البديلة لتسوية المنازعات في معالجة المنازعات المتعلقة بالتعدي على حقوق الملكية الفكرية.
2. وتصف مساهمة كينيا دور وفعالية السبل البديلة لتسوية المنازعات الإطار القانوني الكيني لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وتشرح المساهمة كيف أن التشريع المتعلق بالتقليد ينص على السبل البديلة لتسوية المنازعات المتعلقة بالتقليد من خلال مراكمة الجرائم وكيف تستفيد هيئة مكافحة التزييف في كينيا من السبل البديلة لتسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية بكفاءة. كما يسلط الضوء على الكيفية التي توفر بها السبل البديلة لتسوية المنازعات بدائل أسرع وأكثر مرونة وفعالية من حيث التكلفة وملئمة للأعمال التجارية من التقاضي التقليدي لحل المنازعات المتعلقة بالتعدي على الملكية الفكرية.
3. وتصف مساهمة باراغواي تحليلاً لما تم تنفيذه مؤخراً من خدمة الوساطة التي توفرها الإدارة الوطنية للملكية الفكرية (DINAPI)، بالتعاون مع مركز التحكيم والوساطة التابع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). وتركز هذه الخدمة على تعزيز استخدام الوساطة في المنازعات المتعلقة بإجراءات التسجيل، وكذلك المنازعات غير الإدارية المتعلقة بالملكية الفكرية، بما في ذلك قضايا التعدي. ويبرز التقرير أن التعاون بين المعهد الوطني للملكية الفكرية ومركز الويبو، والذي شمل بناء القدرات وبرامج التدريب المتخصصة، أرسى أسس خدمة الوساطة داخل المعهد. كما أدى ذلك إلى تطوير لوائح الوساطة الداخلية، التي تمت الموافقة عليها في عام 2023 وأدت إلى تنفيذ خطة تجريبية لبدء التنفيذ الفعال للخدمة. ومنذ إنطلاقها، مكّنت الخدمة المستخدمين من التوصل إلى اتفاق دون الحاجة إلى إجراءات قانونية معقدة، مما جعل الوساطة البديل الرائد لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

4. وترد المساهمات بالترتيب التالي:

- المصالحة كآلية للسبل البديلة لتسوية منازعات الملكية الفكرية: التجربة الكينية في إطار قانون مكافحة التقليد3
- الوساطة كوسيلة بديلة لتسوية المنازعات المتعلقة بالإنفاذ في باراغواي والتعاون بين المديرية الوطنية للملكية الفكرية (DINAPI) ومركز الويبو للتحكيم والوساطة7

[تلي ذلك المساهمات]

المصالحة كآلية للسبل البديلة لتسوية منازعات الملكية الفكرية: التجربة الكينية في إطار قانون مكافحة التقليد

مساهمة من إعداد الدكتور روبي موبوغوا نجوروج كينغا، المدير التنفيذي والرئيس التنفيذي لهيئة مكافحة التقليد، نيروبي، كينيا *

ملخص

تتضمن هذه الورقة دراسة لدور السبل البديلة لتسوية المنازعات في الإطار القانوني لحقوق الملكية الفكرية في كينيا، وتؤكد إرساءه في دستور عام 2010 وقانون مكافحة التقليد لعام 2008. ويروج للسبل البديلة لتسوية المنازعات، بما في ذلك المصالحة بشأن الجرائم المرتكبة، كسبيل بديل أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة مقارنة بالتقاضي. وتسخر هيئة مكافحة التقليد (الهيئة) السبل البديلة لتسوية المنازعات من أجل معالجة منازعات الملكية الفكرية بكفاءة، وقد أثبتت المصالحة فعاليتها بشكل خاص منذ عام 2023، إذ تم تسوية 250 قضية من خلالها على نحو سريع، بما يحافظ على العلاقات التجارية. ويتوافق هذا النهج مع الولاية الدستورية في كينيا فيما يخص تيسير الوصول إلى العدالة، ويوفر مزايا مثل السرعة والوفورات في التكاليف والسرية والمرونة. ويتمشى إدماج السبل البديلة لتسوية المنازعات ضمن إنفاذ الملكية الفكرية في كينيا مع أفضل الممارسات العالمية، ويعزز فعالية تسوية منازعات الملكية الفكرية، ويرعى كذلك بيئة أعمال أكثر دعماً.

أولاً. مقدمة: الحكم الدستوري بشأن السبل البديلة لتسوية المنازعات في كينيا

1. لقد أصبحت السبل البديلة لتسوية المنازعات أداة حاسمة في إدارة المنازعات في مختلف القطاعات، بما في ذلك القضايا الجنائية والمدنية والتجارية. وتنبع أهميتها من قدرتها على توفير طريقة أقل تصادماً وأكثر سرعة واقتصاداً لتسوية المنازعات مقارنة بالتقاضي التقليدي. ويركز الدستور الكيني لعام 2010 تركيزاً قوياً على السبل البديلة لتسوية المنازعات، مما يعكس اتجاهًا عالمياً نحو تنفيذ المزيد من الإجراءات التعاونية لتسوية المنازعات. ويلزم الدستور¹ المحاكم وغيرها من الوكالات شبه القضائية بالنهوض بأساليب السبل البديلة لتسوية المنازعات مثل التوفيق والتسوية القضائية والتحكيم والوساطة وآليات تسوية المنازعات التقليدية.

2. وتتلائم هذه الضرورة الدستورية مع عزم كينيا على التقليل من الاعتماد المفرط على التقاضي، الذي ينطوي على العديد من العيوب مثل التكلفة، والافتقار إلى الخصوصية، والإجراءات التقنية، والتحكم المحدود من قبل المتقاضين، والتأخير المفرط في تحديد القرار، وحقيقة أنه يستند إلى الفائز، وعدم المرونة، وحقيقة أن الموظفين القضائيين قد لا يكونون من الخبراء المتخصصين في المسألة التي يجري التقاضي بشأنها. 2. ويجسد النظام الدستوري الكيني أيضاً الاعتراف بأن جميع المنازعات لا تتطلب حلاً قائماً على المحاكم، لا سيما في مجالات مثل الملكية الفكرية، حيث قد يكون الحل السريع والسري للنزاع أكثر ملاءمة للأطراف المعنية.

3. وقد تطوّر الإطار التشريعي الذي يدعم السبل البديلة لتسوية المنازعات في كينيا، إذ يتضمن قوانين مختلفة تدرج آليات بديلة لتسوية المنازعات كبديل للتقاضي الرسمي. وفي مجال الملكية الفكرية، ولا سيما في مكافحة المنتجات المقلدة، يُعد قانون مكافحة التقليد لعام 2008 أداة قانونية بارزة. فهو ينص على السبل البديلة لتسوية المنازعات من خلال الكشف عن الجرائم، مما يسمح بتسوية بعض منازعات الملكية الفكرية دون اللجوء إلى الإجراءات القضائية الرسمية.

ثانياً. الوظائف الاستراتيجية لهيئة مكافحة التقليد

4. الهيئة المعنية بمكافحة التقليد، المنشأة بموجب المادة 5 من القانون، هي مؤسسة رئيسية مسؤولة عن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وقد أنيطت بولاية لمكافحة التقليد وضمان حماية أصحاب حقوق الملكية الفكرية من الإنتاج غير القانوني للسلع المقلدة وبيعها. وينطوي دورها متعدد الأوجه على الكشف عن التقليد ومنعه وتثقيف الجمهور والتعاون مع وكالات الإنفاذ الأخرى من أجل ضمان المحافظة على القانون الساري وكشف دخول السلع المقلدة إلى السوق الكينية ومنعها. وتجري الهيئة عمليات تفتيش منتظمة في نقاط الدخول الرئيسية، مثل المطارات والموانئ والنقاط الحدودية،³ وفي أسواق التجزئة. وتكتسي عمليات التفتيش هذه أهمية حاسمة في منع السلع المقلدة قبل أن تصل إلى المستهلكين، وبالتالي حماية الجمهور من المنتجات الضارة المحتملة وحماية الشركات الشرعية من المنافسة غير المشروعة. وتعمل الهيئة، بشكل استباقي، على كبح انتشار السلع المقلدة.

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

1 المادة 159(2) من دستور كينيا (2010).

2 انظر G. Marube, O. Mogare and J. Mang'erere, *Mediation General Principles - An Alternative to Litigation* (Nairobi, 2022), pp. 7-19.

3 الهيئة لها تواجد في ميناء مومباسا، ومطار جومو كينياياتا الدولي، ومطار موي الدولي (Eldoret)، والنقطة الحدودية لونغوا لونغوا، ونقطة ملايا الحدودية، ونقطة بوسيا الحدودية، ونقطة نامانغا الحدودية.

5. ومن الوظائف المهمة الأخرى للهيئة إذكاء وعي الجمهور بأخطار السلع المقلدة. فالتقليد لا يتعدى على حقوق الملكية الفكرية فحسب، بل يمكن أن يشكل أيضاً مخاطر جسيمة على صحة المستهلك وسلامته، ولا سيما في قطاعات مثل المستحضرات الصيدلانية والإلكترونيات. وبغية التصدي لذلك، تنشر الهيئة بفعالية المعلومات للجمهور وتعمل على تثقيف المستهلكين بشأن كيفية تحديد المنتجات المقلدة والمخاطر المرتبطة بشراء هذه المواد. ومن خلال إذكاء الوعي، تساعد الهيئة في تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مستنيرة وتجنب السلع المقلدة.
6. وتتولى الهيئة في المقام الأول مسؤولية تعزيز التعاون بين الحكومات والصناعات والمنظمات الدولية في جهودها الرامية إلى مكافحة التقليد. ومنذ عام 2023، استضافت أيضاً الندوة الدولية بشأن المبادرات الاستراتيجية لحماية الملكية الفكرية وإنفاذها،⁴ التي تركز على جمع الخبراء لمناقشة أوجه التقدم والاستراتيجيات في جهود مكافحة التقليد.
7. وتعاون الهيئة أيضاً مع وكالات إنفاذ أخرى في القطاعين العام والخاص من أجل ضمان الإنفاذ الفعال لحقوق الملكية الفكرية. والهيئة عضو في لجنة تنسيق مراقبة الحدود والعمليات.⁵ وهذا التعاون ضروري للإنفاذ الشامل، لأن السلع المقلدة كثيراً ما تدخل السوق من خلال سلاسل الإمداد المعقدة وتشمل ولايات قضائية متعددة.
8. وإضافة إلى مهام الإنفاذ وإذكاء الوعي، تضمن الهيئة الامتثال لقوانين الملكية الفكرية من خلال اتخاذ إجراءات قانونية ضد المقلدين. وهي مخولة للشروع في التحقيقات، وإجراء المداهمات، وعند الاقتضاء، تقديم الجناة إلى العدالة من خلال الملاحقة القضائية أو غيرها من الآليات القانونية، مثل المصالحة، كما هو موضح أدناه. وهذا الإنفاذ لقوانين الملكية الفكرية مهم للغاية من أجل الحفاظ على سلامة سوق كينيا وتعزيز بيئة تجارية تحترم حقوق الملكية الفكرية.
9. وبموجب هذا القانون،⁶ تتولى الهيئة أيضاً مسؤولية تعيين المفتشين المكلفين بتنفيذ أنشطة الإنفاذ التي تضطلع بها الهيئة. ويمكن تقسيم المفتشين المعيّنين إلى مجموعتين: المفتشون المسّمون والمفتشون المعيّنون.⁷ وفي كلتا الحالتين، يخول لهم صلاحيات واسعة تشمل القدرة على البحث عن المواقع ومصادرة السلع وفحص سجلات نشاط التقليد المزعوم. وتعيين المفتشين أمر أساسي من أجل ضمان قدرة الهيئة على تنفيذ ولايتها بفعالية في جميع أنحاء البلد.
10. وباختصار، تعتبر وظائف الهيئة في إطار قانون مكافحة التقليد عنصراً محورياً في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في كينيا. ومن خلال الكشف عن بيع السلع المقلدة ومنعه، وإذكاء الوعي لدى الجمهور، والتعاون مع وكالات الإنفاذ، وإنفاذ قوانين الملكية الفكرية، تساعد الهيئة في حماية المستهلكين والشركات المشروعة من الأضرار الناجمة عن التقليد. كما يعزز تعيين المفتشين قدرة الهيئة على مكافحة التقليد بشكل فعال في جميع أنحاء البلد.

ثالثاً. مسارات تسوية منازعات الملكية الفكرية: الملاحقة القضائية والمصالحة بشأن الجرائم

11. يوفر قانون مكافحة التقليد مسارين رئيسيين لتسوية المنازعات المتعلقة بالسلع المقلدة: الملاحقة القضائية للجرائم والمصالحة بشأنها.
12. الملاحقة القضائية، على النحو المنصوص عليه في القانون،⁸ هي الطريقة التقليدية للتعامل مع الجرائم المتعلقة بالسلع المقلدة. وتنطوي على إحالة المسألة إلى المحكمة، حيث يخضع الجناة لعقوبات جنائية عند الإدانة. وهذه العملية ضرورية للقضايا الخطيرة المتعلقة بالتقليد، حيث تقتضي شدة جرائم التقليد اتخاذ إجراء قانوني رسمي. ومع ذلك، يمكن أن تكون الملاحقة القضائية عملية طويلة وتستغرق في كثير من الأحيان وقتاً طويلاً وموارد كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن طبيعة التقاضي الحضورية يمكن أن تضر بالعلاقات التجارية، مما يجعلها أقل مثالية بالنسبة للمنازعات التي تكون فيها الشركات الجارية على المحك.
13. والخيار بديل هو المقاضاة، على النحو المبين في قانون مكافحة التقليد في كينيا.⁹ وتسمح المصالحة بتسوية المنازعات دون إجراء تقاضي رسمي. وبدلاً من اللجوء إلى المحكمة، قد يلبي الجاني الشروط التي تنص عليها الهيئة أو يدفع مبلغاً معيناً. ويتيح هذا النهج

⁴ عقدت الدورة الافتتاحية للندوة الدولية بشأن المبادرات الاستراتيجية لحماية الملكية الفكرية وإنفاذها (ISIPPE-1) في الفترة من 13 إلى 15 يونيو 2023، في بوماس، نيروبي. وعُقدت الدورة الثانية للندوة الدولية (ISIPPE-2) يومي 5 و6 يونيو 2024، في مركز كينيا للاتفاقية الدولية (KICC) في نيروبي.

⁵ أنشئت لجنة تنسيق مراقبة الحدود والعمليات بموجب المادة 75 من قانون الأمن (المعدل) لعام 2014. ويتمثل هدفها الرئيسي في تعزيز الإدارة المنسقة للحدود في مختلف الوكالات. ويشمل الأعضاء الهيئة الكينية للإيرادات، والشرطة الكينية، ومكتب كينيا للمعايير، ووكالات إنفاذ القانون الأخرى. وتعمل هذه الجهات معاً على صياغة السياسات وتنسيق تبادل المعلومات والإشراف على العمليات في نقاط الدخول.

⁶ المادة 22 من قانون مكافحة التقليد.

⁷ انظر J. Akoten in *Determining the Magnitude of Counterfeiting Among Manufacturers and Suppliers in Kenya* (Anti-Counterfeiting and IP Law and Practice, Discussion Paper Series (2024), Nairobi) pp. 15-18.

⁸ المادة 30 من قانون مكافحة التقليد لعام 2008.

⁹ المادة 34 ألف من القانون.

الوصول إلى نتيجة أسرع وأقل إثارة للخلاف، وهو أمر مفيد بشكل خاص للحفاظ على الروابط التجارية. وتوفّر المصالحة وسيلة تعاونية لتسوية النزاعات خارج النظام القانوني، وتوفير الوقت والمال، مع التقليل أيضاً من الآثار السلبية على سمعة جميع الأطراف.

14. وقد سُن قانون مكافحة التقليد لعام 2008 للتصدي للمشكلة المتنامية المتمثلة في السلع المقلدة في كينيا، مما يشكل تهديداً كبيراً للاقتصاد والصحة العامة. ويهدف القانون إلى حماية حقوق الملكية الفكرية وضمان عدم اختراق السلع المقلدة في السوق. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنها توفر الإطار القانوني للكشف عن أنشطة التقليد والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً ومنعها. ومن السمات البارزة في هذا القانون توفير آليات السبل البديلة لتسوية المنازعات، حيث يتمتع المدير التنفيذي للهيئة بسلطة السماح بالمصالحة بشأن الجرائم المرتكبة. والمصالحة هي عملية تسوية خارج المحكمة يوافق فيها الجاني على دفع رسم مقرر أو استيفاء شروط معينة مقابل إسقاط التهم الرسمية. وتهدف هذه العملية إلى تسوية منازعات التقليد والملكية الفكرية بسرعة وفعالية، وبالتالي تخفيف الضغط على نظام المحاكم وتمكين الجناة من الاضطلاع بأعمالهم دون خوف من وجود سجل جنائي.

15. ويمثل إدخال المصالحة تقدماً كبيراً في نظام إنفاذ الملكية الفكرية في البلد. فهي مفيدة بشكل خاص في الحالات التي لا يكون فيها التعدي شديداً وعندما يكون الطرفان منفتحين للتفاوض على تسوية. وهي تتماشى أيضاً مع المبادئ الدستورية الأوسع نطاقاً، لأنها توفر بديلاً للملاحقة القضائية التي يمكن أن تكون مكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً وتضر بالعلاقات التجارية. ويمثل إدخال المصالحة تقدماً كبيراً في نظام إنفاذ الملكية الفكرية في كينيا، وذلك من خلال توفير بديل للملاحقة القضائية واتباع نهج أكثر مرونة ومراعاة للشرائح من أجل معالجة مشكلة السلع المقلدة.

رابعاً. إنجازات هيئة مكافحة التقليد في الملاحقة القضائية للتعديات على الملكية الفكرية من خلال آليات بديلة لتسوية المنازعات

16. لقد خططت اللجنة منذ إنشائها خطوات كبيرة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ولا سيما من خلال الملاحقة القضائية للمنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية وتطبيق آليات السبل البديلة لتسوية المنازعات. ونتيجة لذلك، أحالت الهيئة حوالي 420 قضية إلى المحكمة¹⁰ بناءً على ذلك. وقد ساهم دور الهيئة في الملاحقة القضائية لهذه القضايا في الحفاظ على سلامة السوق وردع أنشطة التقليد في المستقبل.

17. وعلى الرغم من أن المادة 34 ألف من قانون مكافحة التقليد، التي تسمح بالمصالحة بشأن الجرائم، أُدرجت في القانون لتوفير بديل للملاحقة القضائية الرسمية، فإنها لم تُستخدم حتى فبراير 2023. وتتيح المصالحة تسوية منازعات الملكية الفكرية خارج قاعة المحكمة عن طريق مطالبة الجاني بدفع غرامة أو استيفاء شروط أخرى، دون الحاجة إلى عملية قانونية مطولة. وتوفّر هذه الآلية وسيلة فعالة وأقل خصومة لتسوية المنازعات مع الحفاظ على العلاقات التجارية في الوقت ذاته.

18. ومنذ الاحتجاج الأول بهذه المادة في فبراير 2023، تم تسوية 250 منازعة من منازعات الملكية الفكرية من خلال إصدار أوامر بالمصالحة، مما يجعلها أداة فعالة للغاية في تسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية. وتعتبر أحكام المصالحة هذه مكافئة لقرار صادر عن المحكمة العليا، وهو ما يؤكد صحتها القانونية وقابليتها للإنفاذ. وبإصدار تلك الأوامر، عجلت الهيئة تسوية عدد كبير من منازعات الملكية الفكرية وبالتالي إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وأدى ذلك بدوره إلى تقليل العبء الملقى على عاتق نظام المحاكم، وساعد على الحفاظ على علاقات العمل، وسهّل المشاركة في الأعمال التجارية دون انقطاع، مما مكن الإنفاذ الأسرع لحقوق الملكية الفكرية.

19. وقد شكل نجاح هذه الآلية تحولاً محورياً في طريقة تناول منازعات الملكية الفكرية في كينيا، إذ أصبح هناك تفضيل واضح للسبل البديلة لتسوية المنازعات الناشئة على التقاضي التقليدي. ويتماشى استخدام الهيئة للمصالحة أيضاً مع أفضل الممارسات العالمية في تسوية منازعات الملكية الفكرية، إذ يتزايد اعتماد آليات السبل البديلة لتسوية المنازعات من أجل التعامل مع قضايا الملكية الفكرية المعقدة.

20. ومن خلال الملاحقة القضائية وتنفيذ آليات السبل البديلة مثل المصالحة، أظهرت الهيئة التزامها بحماية حقوق الملكية الفكرية في كينيا. وباستعمال المادة 34 ألف بشكل فعال، زادت الهيئة بشكل كبير من قدرتها على تسوية المنازعات بكفاءة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على الصرامة القانونية اللازمة لردع أنشطة التقليد.

خامساً. فوائد السبل البديلة لتسوية المنازعات بالنسبة إلى أصحاب الحقوق والمتعدين على الحقوق

21. توفر آليات السبل البديلة لتسوية المنازعات، مثل المصالحة، مزايا عديدة مقارنة بالتقاضي التقليدي لتسوية المنازعات، لا سيما في مجال الملكية الفكرية. والسرعة هي من الفوائد الهامة الأخرى. وعموماً، تؤدي السبل البديلة لتسوية المنازعات إلى تحقيق تسويات أسرع مقارنة بالإجراءات المطولة في غالب الأحيان في نظام المحاكم.
22. وتشكل الفعالية من حيث الكلفة ميزة رئيسية أخرى. وعادةً ما تكون أساليب السبل البديلة لتسوية المنازعات أقل تكلفة من التقاضي، مما يجعلها أيسر منالاً على الشركات الصغيرة التي قد لا تملك الموارد المالية للخوض في معارك المحاكم المطولة.
23. والسرية هي أيضاً من الفوائد الرئيسية للسبل البديلة لتسوية المنازعات. فتسوية المنازعات من خلال السبل البديلة لتسوية المنازعات غالباً ما تتم في سياق خاص، مما يساعد على حماية سمعة جميع الأطراف المعنية. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في السياقات التجارية، حيث يمكن للمعارك القانونية العامة أن تضر بسمعة الشركة.
24. والمرونة هي سمة أخرى للسبل البديلة لتسوية المنازعات. وخلافاً لأحكام المحاكم، التي غالباً ما تكون جامدة، يمكن تكييف التسويات التي يتم التوصل إليها من خلال السبل البديلة لتسوية المنازعات بحيث تلي الاحتياجات المحددة للأطراف.
25. وأخيراً، تتسم السبل البديلة لتسوية المنازعات بشكل عام بأنها أقل خصومة من التقاضي. ولأنها تركز على المفاوضات والحلول التوفيقية، فهي تساعد على الحفاظ على علاقات العمل التي قد تتضرر بخلاف ذلك بسبب الطابع التصادمي لإجراءات المحاكم.

سادساً. الخلاصة

26. إن إدراج المصالحة بشأن الجرائم من خلال آليات السبل البديلة لتسوية المنازعات في الإطار القانوني لمكافحة التقليد في كينيا يدل على إحراز تقدم محوري في السعي إلى تسوية منازعات الملكية الفكرية بكفاءة في كينيا. وهذا النهج لا يتوافق فقط مع المادة 159(2)(ج) من الدستور، التي تدعو إلى بدائل للتقاضي فعالة من حيث التكلفة، بل يعزز أيضاً الفعالية العامة لإنفاذ الملكية الفكرية في البلد.

[نهاية المساهمة]

الوساطة كوسيلة بديلة لتسوية المنازعات المتعلقة بالإنفاذ في باراغواي والتعاون بين المديرية الوطنية للملكية الفكرية (DINAPI) ومركز الويبو للتحكيم والوساطة

مساهمة من إعداد السيد ديبغو بيريز بيرنال، المدير العام لشؤون الإنفاذ في المديرية الوطنية للملكية الفكرية (DINAPI)، أسونسون، باراغواي*

ملخص

تقدم هذه الوثيقة تحليلاً لما تم تنفيذه مؤخراً من خدمة الوساطة التي توفرها الإدارة الوطنية للملكية الفكرية (DINAPI)، بالتعاون مع مركز التحكيم والوساطة التابع للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). ومن خلال بناء قدرات الموظفين، والتوجيه المتخصص لوضع اللوائح الداخلية وتوفير المنصات الحاسوبية، أتيحت للمستخدمين فرصة الاستفادة من الوساطة في المنازعات المتعلقة بإجراءات التسجيل، وكذلك المنازعات غير الإدارية المتعلقة بالملكية الفكرية، بما في ذلك قضايا التعدي. ومنذ إطلاق الخدمة، كانت جميع الطلبات الواردة تتعلق بالتعدي. وفي جلسات الوساطة، توصل الأطراف إلى اتفاقات دون الحاجة إلى إجراءات قانونية معقدة، مما يجعل الوساطة بديلاً رائداً في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

أولاً. إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في باراغواي

1. تُعالج قضايا التعدي على الملكية الفكرية في باراغواي في المحاكم المدنية والجنائية على السواء، على النحو المنصوص عليه في اللوائح ذات الصلة. وفي حالة العلامات التجارية وحقوق المؤلف، يكون كلا الخيارين متاحين، ويعتمد الاختيار في النهاية على ما يسعى الطرف المتضرر إلى الحصول عليه من المحكمة. ويتم اختيار الإجراءات المدنية إذا كان الهدف هو المطالبة بتعويضات ووقف الاستخدام، ويتم اللجوء إلى الإجراءات الجنائية إذا كان الهدف هو معاقبة الجاني.
2. وفيما يخص الإجراءات الجنائية، هناك أجهزة مقاضاة ومحاكم متخصصة، فضلاً عن مؤسسات أخرى تُعنى بالملكية الفكرية وتتعاون في التحقيقات، مثل المديرية الوطنية للملكية الفكرية (المديرية العامة للإنفاذ)، وقوات الشرطة (إدارة متخصصة في مكافحة التعدي على الملكية الفكرية) ودائرة الجمارك (مكتب التنسيق الإداري للتحقيقات الجمركية)، على سبيل المثال لا الحصر.
3. وفي باراغواي، تُعد جرائم الملكية الفكرية من الجرائم التي يمكن رفع دعاوى عامة بشأنها، ومن ثم يمكن أن يتولى مكتب المدعي العام، بحكم منصبه، ملاحقة مرتكبيها. ويتيح ذلك أيضاً لمؤسسات الدولة المتخصصة إجراء تحقيقات مستقلة وتقديم شكاوى دون الحاجة إلى طلب من صاحب الحقوق. والعقوبة المفروضة عادةً على مرتكبي تلك الجرائم هي عقوبة السجن لمدة خمس سنوات، ويمكن أن تزيد إلى ثماني سنوات في الحالات البالغة الخطورة.
4. وتتمثل تلك التحقيقات، التي تنطوي عادةً على قضايا جنائية تتعلق بالتقليد والقرصنة، بخاصية السرعة، إذ تتراوح مدة التحقيق، من تاريخ تقديم الشكاوى إلى إتلاف المواد المخالفة، عادةً بين ستة وتسعة أشهر. وفي حالة الجرائم الجنائية، قد يحق للجنة الاستفادة من بدائل لعقوبات السجن.
5. أما الإجراءات المدنية فهي مختلفة تماماً. وذلك، أولاً، لأن صاحب الحقوق هو الشخص الوحيد القادر على رفع دعاوى من هذا القبيل، وهي إجراءات غير متخصصة ينظر فيها قضاة مدنيون وتجاريون عاديون. ونظراً لضخامة حجم القضايا المتنوعة التي تنظر فيها تلك المحاكم، يتراكم لديها عدد كبير من القضايا.
6. ولذلك أثر حتمي على تكاليف الدعوى، لأنها عملية مطولة ذات متطلبات إجرائية مختلفة. وفي كثير من الأحيان، لا يشجع ذلك الوضع الطرف المتضرر على استخدام المسار المدني، وبالتالي يحاول الطرف المذكور إيجاد الحماية من خلال النظام الجنائي، الذي يهدف إلى المعاقبة بدلاً من التعويض.
7. ومن الواضح أن اختيار مسار غير مناسب يعيق التوصل إلى اتفاق محتمل بين الأطراف. فعلى سبيل المثال، فإن أول إجراء تحقيقي في الإجراءات الجنائية هو إجراء تفتيش ضد الشخص أو الكيان المتعدي، وهو إجراء يشمل صاحب الحقوق المتضرر والشرطة وهيئة الادعاء. وبعبارة أخرى، تصبح الأطراف مشتركة في المواجهة وفي عملية تتسم باستخدام القوة.

* إن الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو آراء الدول الأعضاء في الويبو.

ألف بديل للإجراءات القانونية: رسالة التوقف والكف

8. وبالنظر إلى تكلفة التقاضي والتراكم الحالي للقضايا المدنية، فإن أصحاب الحقوق، فور علمهم بالتعديبات التي تحدث في باراغواي، يختارون أولاً، في العادة، اتخاذ إجراءات خارج المحكمة للدفاع عن مصالحهم، وهي في معظم الأحيان رسالة توقف وكف.
9. وفي تلك الحالات، يتوجه صاحب الحق أو من ينوب عنه إلى مكان التعدي على الحقوق، مصحوباً بكتاب عدل يتولى تسجيل التعدي على الملكية الفكرية (عن طريق الشراء الاختباري أو التصوير أو أي وسيلة أخرى) ثم يسلم إلى الجاني المزعم رسالة تأمر بالتوقف الفوري عن الأفعال التي تضر بصاحب الحق وتشتت التوقيع على التزام خطي بالكف عن ذلك، من بين مطالب أخرى.
10. ولكن على الرغم من مرونة تلك الإجراءات وعدم تكلفتها، فإنه لا توجد مؤسسات متخصصة ولا يوجد طرف ثالث محايد يمكن أن يساعد في تسوية المنازعات. ونتيجة لذلك وفي العديد من الحالات، يتجاهل الجاني المزعم تلك الرسائل ويتعذر التوصل إلى اتفاق بين الطرفين بسبب جمود المفاوضات.
11. ولذلك كان من الضروري إنشاء عملية تكون حلاً وسطاً بين رسالة التوقف والكف الخاصة بالإجراءات القانونية، مما يمكن أصحاب الحقوق المتضررين من إيجاد تسوية ودية للمنازعات بمشاركة هيئة متخصصة ومحايدة.

ثانياً خدمة الوساطة التي توفرها المديرية الوطنية للملكية الفكرية والتعاون مع مركز الويبو للتحكيم والوساطة

ألف معلومات أساسية

12. كان لدى المديرية الوطنية للملكية الفكرية للوساطة والتوفيق منذ عام 2013، عندما أصدرت المرسوم رقم 2013/460، المنظم للقانون رقم 2012/4798 الذي أنشئت بموجبه المديرية الوطنية للملكية الفكرية. ومع ذلك، لم يكن لتلك الوحدة، التابعة للمديرية العامة للإنفاذ، أي إجراءات تشغيل رسمية أو إطار تنظيمي. وخلال ما يقرب من عقد من الزمن، لم تعالج سوى القليل من قضايا الوساطة، ودون التوصل إلى اتفاقات بين الأطراف.
13. ولم تبدأ المديرية في التعاون مع مركز الويبو للتحكيم والوساطة (المشار إليه فيما يلي باسم "المركز") إلا في عام 2022، مما مكّنها من بناء أسس خدمة الوساطة داخل المديرية من خلال تدريب الموظفين كوسطاء، بما في ذلك من خلال التدريب المتخصص مثل دورة أكاديمية الويبو DL-317.
14. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت الإرشادات التي قدمها المركز في وضع اللوائح الداخلية للوساطة، التي تمت الموافقة عليها في مايو 2023 وأدت إلى تنفيذ خطة تجريبية لتعميم الخدمة بشكل فعال.

باء مراحل ما قبل التنفيذ

15. في أغسطس 2023، أتاح المركز للمديرية إمكانية النفاذ إلى منصة حاسوبية قيد التطوير لرصد القضايا وإدارتها، وكذلك إلى وحدة لعقد جلسات الاستماع عن بعد؛ وقد أدمجت هاتان الأداتان في أنظمة المؤسسة ومكّنتا من إجراء الاختبارات الأولية. وتم أيضاً إعداد الوثائق اللازمة لمعالجة القضايا داخلياً، مثل الأوامر والإخطارات وإجراءات السرية والاتفاقات.
16. وخلال تلك المراحل السابقة للتنفيذ، عُقدت جلسات استماع تجريبية عن بُعد وبشكل حضوري على حد سواء، مما أفضى إلى إبرام أول اتفاقات منذ إنشاء مديرية الوساطة والتوفيق.



جيم تنفيذ الخطة التجريبية لخدمة الوساطة

17. بعد معالجة قضايا اختبارية بنجاح، وبفضل التحديث المستمر للمنصة التي أتاحها المركز، والتي زوّدت المديرية بأداة حاسوبية مستقرة وآمنة وموثوقة لتقديم الخدمة، تم تنفيذ خطة تجريبية لخدمة الوساطة بشكل رسمي في يوليو 2024. ونصّت تلك الخطة، من بين أحكام أخرى، على أن الخدمة ستكون مجانية طوال فترة تشغيلها وأنه يمكن تقديم الطلبات إما على الورق أو بشكل إلكتروني.

18. وقد سهّل خيار العملية الإلكترونية مع جلسات الاستماع عن بُعد مشاركة الأطراف غير القادرة على التنقل شخصياً إلى مكاتب المديرية. وبالتالي بات بإمكان أصحاب الحقوق والمتعدين المزعومين حضور جلسات الاستماع من أي مكان في البلد، بما في ذلك منازلهم أو أماكن عملهم، مما يمنح الخدمة المرونة ويسر التكلفة والقدرة على التكيف وراحة الاستخدام.

(أ) الأثر على المستخدمين

19. منذ التنفيذ الرسمي لخدمة الوساطة، تم استلام ومعالجة أكثر من 30 طلباً. ومن المثير للانتباه أن جميع تلك الطلبات تعلقبت بتعديلات على الملكية الفكرية، خاصة في مجال العلامات التجارية. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن طلبات الوساطة المذكورة وردت من شركات أجنبية كبيرة وكذلك من رواد أعمال صغار في باراغواي. وفي بعض القضايا، حاولت تلك الأطراف بالفعل إصدار رسالة توقف وكف، ولكنها إما لم تتلق أي رد أو أن المتعدي المزعوم لم يبد أي ميل لوقف التعدي أو التعهد خطياً بالكف عنه. ومن الناحية العملية وعلى الرغم من عدم وجود قيود على مشاركة المستخدمين الأجانب في إجراءات الوساطة، فإن الشركات الأجنبية الكبيرة ممثلة بوكلاء محليين يحضرون جلسات الوساطة بناء على تعليماتها، للدفاع عن مصالحها.

20. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه في جلسات الوساطة التي أجريت خلال تلك القضايا، تم التوصل إلى ثماني اتفاقات بين الأطراف سمحت بتسوية المنازعات من خلال تنازلات متبادلة في جو من الثقة المتبادلة، بمساعدة طرف ثالث له معرفة متخصصة في هذا المجال وهيكل مؤسسي لا صلة له بالنزاع.





ثالثاً الخلاصة

21. بدأت الوساطة تبرز كوسيلة بديلة رائدة لتسوية المنازعات المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في باراغواي، مما يتيح للأطراف عملية سرية ومرنة وميسورة التكلفة تمكنهم من التوصل إلى نتائج تسهم في تهيئة بيئة أعمال أكثر أماناً وتنافسية.
22. وعمليات الوساطة المذكورة، المعروفة بمستواها العالي من التخصص في المجال واستخدامها لجلسات الاستماع عن بُعد، تكتسب الآن أهمية على حساب التقاضي التقليدي بين كل من الشركات الأجنبية الكبيرة ورجال أعمال باراغواي.
23. ويُعد التعاون بين مركز الويبو للتحكيم والوساطة والمديرية الوطنية للملكية الفكرية (DINAPI) مثلاً جيداً على كيفية إسهام تلك الشراكات في تعزيز تنفيذ خدمات ابتكارية أفضل من شأنها رفع مستوى الوعي العام بحقوق الملكية الفكرية وأهمية احترامها.

[نهاية الوثيقة]